الأمن القومي العربـي
بـين الثابـت والمتـغير

دراسة في جدلية العلاقة بينهما

أ.م.د مالك دحام متعب

المقدمة

يعد مصطلح الأمن القومي العربي من المصطلحات شديدة التعقيد والتركيب نظراً لتعدد ابعاده وتداخل بعضها مع البعض الآخر. والأمن القومي العربي تتجلى مشكلته الرئيسة في عدم توافق معطيات الواقع العربي مع متطلبات الأمن القومي العربي اذ تغيب الإرادة العربية وينعدم التخطيط والاستراتيجية في الوقوف أمام الأخطار الخارجية والداخلية والأزمات التي تهدد الأمن القومي.

لهذا فإن الأمن القومي العربي يواجه مخاطر عدة ، فهناك تهديد الامن الداخلي وتهديد أشد خطورة للأمن يتمثل بالتهديد الاقليمي فيما يكون الخطر عالي التهديد متمثلا بالتهديد العالمي ، وقد تكون هذه الاخطار جميعها مرتبطة بالتهديد العالمي ومستمدة منه. ونظرا لموقع الوطن العربي الاستراتيجي بين دائرتي عرض ٢ – ٣٧,٥ شمال خط الاستواء، وبين خطي طول١٧ – ٦٠ درجة شرقاً فانه يغطي مساحة تبلغ نحو ١٤,٤٦٩,٢٩١ كم٢ ما يمثل نحو ١٠,٢٪ من مساحة اليابسة.وهو بذلك اكتسب أهميةً كبرى في العصور القديمة والحديثة، فهو يطل على ثلاثة بحار، هي البحر المتوسط، والخليج العربي، والبحر الأحمر، وتتصل هذه البحار بطرق الملاحة العالمية في المسطحات المائية الكبيرة مثل المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، ويمتلك أربعةً مضائق مهمة التي تتحكم بالمداخل البحرية، وهي مضيق جبل طارق الذي يربط بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ومضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقناة السويس التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب، وهو المضيق الذي يسيطر على حركة تصدير النفط من دول الخليج الى العالم، فضلا عن امتلاك الدول العربية ما يقارب من ٢٢٪ من احتياط الغاز الطبيعي العالمي، ونحو ٦٢٪ من احتياطات النفط العالمي، وإن تدفق النفط في الوطن العربي بكميات كبيرة أدى إلى إكسابه أهميةً كبيرة في أوقات السلم والحرب، كما أدى ذلك إلى أن يصبح الوطن العربي محوراً مهماً تتنافس وتتصارع عليه القوى العالمية الكبرى للاستحواذ على الموارد الاولية لادامة حركة تطورها وتعزيز نفوذها العالمي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من عِظم المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي الداخلية والاقليمية والعالمية فالداخلية تتمثل في الإرهاب وأدواته ووسائله والخلافات البينية التي تغذيها دول الجوار فضلا عن الاحتراب الداخلي بين مكونات بعض الدول العربية كما في العراق ولبنان وسوريا واليمن. وتهديد السلم الأهلي بسبب الاحتراب الداخلي كما في مصر وليبيا بسبب الثورات والثورات المضادة والفتن الطائفية في عدد من الدول العربية التي توجد بها إثنيات عرقية وطائفية.

أما الاقليمية فتتمثل بالتهديد الإيراني بخاصة النووي لدول المنطقة والاختراق الايراني كما في العراق واليمن ولبنان وسوريا وسعي تركيا الحثيث للسيطرة والتدخل المباشر وانتهاك سيادة كل من العراق وسوريا وحاليا في ليبيا واحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين والجولان وقصف الكيان المتكرر للدول العربية وعالميا يمثل التهديد والحضور الأمني والعسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والعراق والخليج العربي والسيطرة على الثروات الطبيعية والنفطية وعلى صُنَاع القرار في دول المنطقة والتدخل الروسي العسكري في سوريا.

ويمثل التنازع على المياه كما في حوض النيل وحوض الفرات واستباحة المياه الإقليمية للمغرب وموريتانيا وعدم قدرتهما على حماية هذه المناطق تمثل حلقة مضافة من حلقات انتهاك الأمن القومي العربي. وخلافات الحدود كما في الجزائروالمغرب حول الصحراء ولايمكن التغافل عن الجاليات الأجنبية بخاصة (الآسيوية على وجه التحديد) المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي ونسبتها العالية إلى عدد السكان وتباين أصولها وثقافاتها ومرجعيتها.

اشكالية البحث: يسعى البحث للاجابة عن مجموعة من التساؤلات أهمها:

- هل يعد الأمن العربي ممكنا في مثل هذه الظروف؟
- هل المتغيرات الدولية في عالم اليوم اثرت سلبا على الأمن القومي العربي؟
- ما مدى تأثير موقع الوطن العربي وثرواته الاقتصادية على أمنه القومي؟

- ماهي أبرز آليات النهوض بالأمن القومي العربي؟
- ماهي توجهات القوى المحركة العالمية التي تسعى لإعادة بناء نظام جديد واضح المعالم، في السيطرة على الأمن القومي العربي

فرضية البحث:

يتجه البحث لاختبار فرضية مفادها وجود تحديات تهدد الأمن القومي العربي ومنطقة الشرق الأوسط برمتها هذه التحديات تحول دون تحقيق الامن والاستقرار لهذه المنطقة فأهميتها الجيو– استراتيجية ومخزونها الهائل من الطاقة جعل منها منطقة ازمات اقليمية وصراعات دولية وعدم استقرار عالمي.

منهجية البحث:

لإثبات فرضية البحث او دحضها اعتمدنا الاستقراء منهجا واستنباط الاحداث ومقارنة بعضها مع البعض الآخر، فضلا عن تحليل المتغيرات الدولية المتتابعة

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناول أولها تعريف الأمن القومي العربي بيّنا فيه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للأمن القومي العربي، وفي المبحث الثاني تم التطرق الى التحديات التي تواجه الامن القومي العربي، فيما تناول المبحث الثالث الصراع الدولي على منطقة الشرق الاوسط واثر ذلك على الامن القومي العربي، واخيرا الخاتمة والاستنتاجات

«المبحث الأول»

الأمن القومي العربي

رغم أن مصطلح الأمن القومي العربي يعد أكثر المصطلحات شيوعا واستخداما في العالم العربي، سواء من قبل الباحثين، أو من جانب صنّاع القرار، إلا أنه لا يزال أقرب ما يكون إلى شعار، ونادرا ما يترجم إلى سياسات أو برامج عمل تطبق على أرض الواقع

المطلب الأول: التعريف

هناك اختلاف بين الباحثين حول مفهوم الأمن القومي ومدلولاته، اذ رأى البعض منهم أن الأمن القومي يعني أمن الدولة من أي اعتداء خارجي، او ان تحقيق الأمن القومي قد يقتصر على تقوية القدرات العسكرية للدولة بحيث تكون في مأمن من أية اعتداءات عسكرية، لكن تلك النظرة تعد ضيقة فكثيراً ما كان انزلاق الدولة لسباق التسلح سبباً في نقص أمنها بدلاً من زيادته، وفي كثير من الأحيان أدى إلى زوال الدولة ذاتها من الخريطة السياسية وكان آخر مثال على ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي السابق رغم امتلاكه ترسانة ضخمة متنوعة تضم أعتى الأسلحة التي عرفها العالم في تلك الفترة ولكن لم يحل ذلك دون انهياره.

نتيجة لقصر تلك النظرة توجه كثير من الباحثين لوضع تعريفات واسعة يمكنها أن تشمل أبعاداً أخرى للأمن القومي تتساوى في الأهمية مع الأمن التقليدي القائم على تعزيز القدرات العسكرية للدولة، فقدم أرنولد ولفرز تعريفاً مضمونه حماية قيم الدولة الداخلية من الاعتداء الخارجي، ورأى أن الأمن القومي هو موقف من خلاله تستطيع الدولة حماية قيمها الجوهرية. في حين عرف د. زكريا حسين الرئيس السابق لأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية ان الأمن القومي العربي (قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية

الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي)[1].

قد يُعرّف الأمن القوميّ (بالإنجليزية: National Security) بأنّه قدرة الدّولة على تَأمين استمرار أساس قوّتها الدّاخلية والخارجية، والعسكريّة والاقتصاديّة في مُختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وفي حالة الحرب والسِّلم على حدٍّ سواء[2]. لذلك ارتبط مفهوم الأمن القومي بوجود الدولة في أغلب الكتابات الغربية، ثم تبلور المفهوم مع ظاهرة الدولة القومية في اوربا من جهة، ولأن استراتيجيات الامن القومي تتطلب تحديد المصالح والغايات التي تسعى الدولة لتحقيقها وتحديد الاخطار والتهديدات التي تواجه الدول من جهة اخرى[3] وفي ظل استمرار التهديدات الأمنية وظهور تهديدات جديدة اجتاحت العالم على اثر التطور التقني والمعرفي والتي ألقت بظلالها على الدول العربية اصبح من الصعب تحديد مفهوم دقيق للامن القومي العربي[4].

عليه ان تعريف الأمن القومي العربي قد انصرف إلى قدرة الدول العربية مجتمعة كليا أو جزئيا على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وتقوية ودعم هذه القدرات بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتقنية استنادا للخصائص الجغرافية والسياسية والحضارية التي تتمتع بها آخذا بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لِكُلّ دولة، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي الذي يعد الركن الأساس في الأمن الإقليمي والعالمي وفي استقرار المنطقة والعالم، كما إن مفهوم الأمن القومي العربي يعدّ وسيلة للحفاظ على الانتماء القومي

(1) طارق عبد العال علي، " مفهوم الأمن القومي.. بين الحقيقة والخيال"، جريدة المصري اليوم، نوفمبر ٢٠١٧، على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/1217546

(2) جمال نصار، أهمية وضرورة الأمن في حياتنا"، صحيفة الوطن، ٣٠-٤-٢٠١٧.

(3) انور ماجد: الاستراتيجية الامنية لمواجهة العولمة، جدة، مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، ٢٠٠٥، ص ١٠.

(4) نجدت صبري: الاطار القانوني للامن القومي– دراسة تحليلية، عمان، درا دجلة للنشر، ص ٦٦.

وتعزيز الهوية العربية ويمثل عنصرا أساس في الربط بين الدول العربية وصيانة مصالحها الوطنية والقومية وتحقيق نمائها.

بهذا فإن تعريف الأمن القومي العربي هو قُدرة الأمّة العربية على حفظِ إنجازاتها وأسسها ومبادئها من الأخطار والتهديدات التي تواجهها، سواء كانت تهديدات تخصُّ بلداً عربيّاً مُعيّناً أو تخصّ الدول العربيّة كلها. لكن ونتيجة العولمة، طرأت العديد من التحولات حول تعريف الأمن، ومن أبرز هذه التحولات (القوّة)، فالقوة لم تعد مرتبطةً بالعامل العسكري، وإنما تخطته إلى التعليم والتكنولوجيا والسياسة واعتماد المعلومات والنمو الاقتصادي والتهديدات اصبحت مفتوحة عند كل المستويات. ويمكن تعريف الامن القومي العربي ب"القدرة التي تتمكن بها الامة العربية من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات لمواجهة المصادر التي تتهدَّدها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف الاستراتيجية المخطط لها.

المطلب الثاني: أهمية الأمن القومي العربي

إن الأمن القومي العربي هو مشروع شمولي وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة زيادة أو نقصاً بدلالة الإمكانات المتاحة والأهداف المرجوّة. وبهذا الفهم فإن الأمن القومي العربي يحتاج إلى قيادة سياسية واعية ومدركة لطبيعة الأخطار التي تهدد الأمة العربية ومستقبلها الحضاري.

أولا: الأهمية الاستراتيجية

للمنطقة العربية اهمية استراتيجية كبيرة بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل بين دول وقارات العالم، ويعد موقع الأمة العربية الجغرافى بمثابة الجسر بين قارات العالم مع إطلاله على المضايق في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى. إذ يعطي هذا الموقع امتيازات استراتيجية وعسكرية بما يُحقق وجود قواعد عسكرية في مواقع هامة من العالم ويقرب الولايات المتحدة من دوائر صنع الأحداث بما يحقق الهيمنة العسكرية على المنطقة.

فالمنطقة العربية من أهم مناطق العالم حضاريا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا، التي بموجبها أصبحت ذات أهمية جيو– إستراتيجية نظرا لدور هذه المنطقة في حركة التفاعلات السياسة العالمية تأثرا وتأثيرا بحكم ما يميزها من خصائص نادرة موقعا وثروة طبيعية متمثلة بخزينها النفطي الهائل، وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كان الصراع من قبل الدول الصناعية الكبرى للسيطرة على النفط لضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط محورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلًا عن القوة العسكرية[1]. ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، جعل المنطقة تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة.

مع انتهاء الحرب الباردة، تحولت منطقة الشرق الأوسط، بدلًا من أوروبا، مسرحًا زاخرًا بالصراعات الدولية المتأزمة. وان أطروحة هانتنغون "صدام الحضارات" تؤكد تخطيطا مريبا ضد عدو محتمل رسمه الغرب بمخيلته لاستمرار الصراع العالمي بين الدول القوية والدول الضعيفة إذ ان زوال الاتحاد السوفياتي، اظهر تحركا جديدا عن "مواجهة بين الحضارتين الاسلامية والغربية"، وبأن الشرق الاوسط خط التماس بين الحضارتين وهذا مايحدث الآن. إذ ان المخططات الصهيوامريكية تحاصر وتقاتل وتدمر الدول الاسلامية بأدوات واسلحة امريكية واموال اسلامية.

على الرغم من الاختلاف على أطروحة هانتنغتون في "صدام الحضارات" فإن هذا الفكر كان يعكس تطلعات أكثر النخب الاميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها بمنزلة تهديد لهم من جهة ومصدرمهم للموارد الأولية من جهة أخرى وكانت تلك سياسة الجناح المتشدد والمتصهين التي اخذت اعلى وتيرة لها في عهد الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الابن وقد تمثلت تلك السياسة باحتلال العراق وتدمير مرتكزات الدولة الاساس لذلك نرى عودة التجاذبات التقليدية التي كانت في اطار الحرب الباردة بين القادة التقليدين مع ظهور منافسين جدد تدفعهم مصالحهم واطماعهم الشخصية من

(1) شفيق المصري، مقالة تحت عنوان "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد أيّار ٢٠١٣، ص ٢٢.

جانب وضعف دول المنطقه وصراعاتها الداخلية من جانب اخر، وهذا ما جعل السياسة الخارجية للدول المتنافسة نشيطة اتجاهها نظرا لكونها رهانا اساسا بالنسبة لمستقبل تحقيقها لمصالحها وزيادة قوتها.

في هذا السياق ان التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين احتياجاتها من النفط الخام والغاز، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل اضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. من هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي.

عليه فإن هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أية لحظة، وما يجمع هذه الأزمات، بخاصة في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج العربي، هو ارتباطها بالصراع الأميركي– الإيراني، الذي يختزل تناقضًا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأساس للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي– الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيسي لعقود عدة [1]. بذلك تُعد المنطقة العربية، التي تسمى أيضًا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا، من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة.

في ظل البيئة الدولية المتسمة بنزعة عالية من الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهها للهيمنة على العالم، كان من الطبيعي أن تتأثر الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية العالية بأي تأثيرات للتحولات

(1) وحيد عبد المجيد، مقالة بعنوان "الصراع على الشرق الأوسط يتجاوز النزاع العربي الإسرائيلي – الانترنيت – رابط http://www.saudiinfocus.com/ar /forum/showthread.php?t=41117

الاستراتيجية في هيكلة المنظومة الدولية، لكونها ارتبطت بعلاقة تأثر وتأثير متبادل مع النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتوازنات العالمية تؤثر في التوازنات الإقليمية وبالعكس، وعليه كان لا بد من أن تؤثر نتائج التحولات التي شهدها التوازن العالمي من اختفاء أحد أقطابه بقوة في هذه المنطقة من خلال انعدام هامش المناورة المستقلة أمام بعض دول المنطقة، فقد كان الاتحاد السوفياتي في عصرٍ التوازن الثنائي يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول لتقليص مساحة الهيمنة الغربية، فضلاً عن ضعف قدرتها على التأثير في النسق الدولي

ثانيا: الأهمية الاقتصادية

إن المنطقة العربية وما تحتويه من ثروات نفطية وممرات بحرية هي الأهم في العالم تجعلها منطقة حيوية واستراتيجية على قدر بالغ الأهمية إذ ان مضيقا هرمز وباب المندب هما شريان الحياة لكثير من دول العالم لاسيما الآسيوية منها كالصين والهند واليابان، فمضيق هرمز الذي يعد أهم ممر عالمي للنفط يقع عند مدخل الخليج العربي بين عمان وإيران وتصدر دول الخليج العربي وايران عن طريقه نحو(٩٠٪) من إنتاجها النفطي وحسب تقرير وزارة الطاقة الأميركية فقد تدفقت عبر المضيق عام ٢٠١٦ منتجات نفطية بلغت نحو ثمانية عشر مليونا ونصف مليون برميل يوميا أي بزيادة مليون ونصف مليون برميل عن عام ٢٠١٥ وهذا مايدحض فكرة وجود بديل للنفط او التقليل من اهميته [(١)].

أما مضيق باب المندب فهو يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي ويربط بين جيبوتي على الساحل الأفريقي واليمن على الساحل الآسيوي وتكمن أهميته الإستراتيجية في عدد سفن الشحن وناقلات النفط العملاقة التي تمر عبره من الاتجاهين بأكثر من ٢١ ألف قطعة بحرية سنويا أي ما يعادل ٥٧ قطعة يوميا، وان الجانب الآخر المهم هنا هو المخزون الضخم من النفط والغاز في المنطقة فحسب منظمة أوبك إن لدى دول الخليج المنتجة للنفط أكثر من أربعين بالمئة من احتياطي النفط العالمي بينما تؤمن

(1) العناصر الرئيسية لاستراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن على الرابط
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/key-elements-of-a-strategy-for-the-united-states-in-the-middle-east

قطر وحدها ثلث الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي المسال الذي يعد طاقة المستقبل النظيفة وبالنسبة لإيران فهي تمتلك احتياطيا نفطيا هائلا من النفط الخام[١].

تنبع الأهمية الاقتصادية في المنطقة بسبب وجود النفط فيها ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط ب٦٦٪ من احتياط النفط العالمي.وقد انتج الشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين حوالي ثلث الانتاج العالمي من النفط ، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيس للنفط في العالم المتطور بخاصةً أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا واليابان ، وهذا اعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية اثرت كثيرًا على شعوب المنطقة وزادة في رفاهيتها. وعلى هذا الاساس تحاول الدول الكبرى ان تسيطر على المنطقة وان المسيطر الرئيس على المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية. وان اهم الخواص الاقتصادية للنفط في الشرق الأوسط انه غير مكلف ، وفي دول منطقة الخليج العربي يُعد التنقيب عن آبار النفط من أقل عمليات التنقيب تكلفة في الاستخراج والإنتاج والتطوير ، وقدرت منظمة الطاقة العالمية أن تكاليف مجموع إنتاج كل من السعودية والكويت والإمارات يتراوح بين ٣ – ٥ دولار أمريكي لكل برميل نفط ، فمن كل بئر نفط تستخرج كميات كبيرة ولا حاجة لحفر آبار كثيرة وعميقة.

أي ان منطقة الخليج العربي ، هي المنطقة الأغنى بالنفط والغاز في العالم ومن دون منازع ، اذ يتراوح المخزون المؤكد وشبه المؤكد بين ٧٠٠ مليار و ٨٠٠ مليار برميل ، فضلا عن مخزون الغاز الذي يقدّر بنحو ٤٠٠٠ ترليون قدم٣. وتضم هذه المنطقة دولًا غنية جدًا بالنفط هي إيران والعراق والسعودية والكويت والامارات العربية ، ودولًا ذات كميات متواضعة مثل عمان التي يوشك نفطها على النفاذ والتي تملك مخزونًا كبيرًا من الغاز لم يتم استغلاله بعد. ويقدّر العمر المتبقّي للنفط والغاز في هذه المنطقة بنحو ١٠٠ عام تقريبًا ، إذا ما تمّ الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية ، وبهذا هناك حرص دولي على الإستقرار في هذه المنطقة[٢].

(1) د–عبد–العزيز–بن–عثمان ، الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.. ثوابت ومتغيرات ، على الرابط
. / https://aawsat.com/home/article/296941

(2) شفيق المصري ، مقالة تحت عنوان "الأمن النفطي : الهاجس الأكبر في المنطقة" ، مصدر سبق ذكره ص ٢٤.

نخلص إلى القول أن النفط والصراع الذي نشأ حوله من أجل الوصول اليه ونقله وتخزينه، يفسر الكثير من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري والسياسي لضمان سلامة المنابع فضلا عن المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج العربي لذلك ان الاستراتيجية الامريكية تضمنت عملية كبيرة لاعادة ترتيب منطقة الشرق الاوسط لانشاء اقليم نفطي متصل وتابع لارادة واحدة وخطة واحدة ويضم هذا الاقليم مصادر الطاقة وهي النفط والغاز الواقعة في العراق والخليج العربي فضلا عن الاحواز من ايران التي تعد مركز النفط الايراني[1]. وهذا ما يفسر التحرك المريب للولايات المتحدة الامريكية على نفط المنطقة وسيطرتها المباشرة على دوله، وهذا ما يفسر احتلال العراق الذي لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل، أو موضوع الديمقراطية، والولايات المتحدة أيضًا ذهبت إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين. ووجهتها الحالية ايران وبدأت بتنفيذ تحركها الفعلي علي ايران من خلال اجراءاتها المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية والافق القريب سوف تتضح به مخططاتها وسياستها للاستحواذ على مقدرات المنطقة لتكتمل السيطرة على الاقليم النفطي للمنطقة برمتها.

يمكن أن يكتمل فهم معادلات الصراع واستنتاج أسباب هبوط أسعار النفط عالميًا، إذا تم إدراك أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تملك سوى ٢١ مليار برميل إحتياطي، وإنتاجها حاليًا ٧ ملايين برميل يوميًا، وهكذا فإنّها كانت تستورد ١٠ مليون برميل يوميًا لتغطية حاجاتها الصناعية والتشغيلية. أي أنها تستورد ٦٦٪ من حاجتها للبترول والغاز[2]. الا انها قلصت الاستيراد عبرتطوير تقنية النفط الصخري وعليه يمكن لنا أن نستنتج أنّ حاجة الولايات المتحدة وكذلك الدول الصناعية المتزايد إلى مصادر الطاقة، لم ولن تترك فرصة للسيطرة على بترولها ومنابعه وروافده وخطوط نقله. وهذا ما يفسّر على سبيل التأكيد أنّ بترول السودان المتوقع (٣ مليار برميل إحتياطي)، جعل الولايات

(1) حسين حافظ وهيب، الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجية احتواء العراق، مجلة دراسات دولية جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص٣٩.

(2) أنس بن فيصل الحجي، دراسة بعنوان: الخطر القادم ارتفاع الدولار وانخفاض سعر النفط، مترجم إلى العربية من خلال معهد الشيرازي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٥.

المتحدة تسارع إلى التدخّل في الموضوع السوداني، وتضع يدها على البترول وتحقق نفوذًا هناك، وهذا ما تخطط له في نيجيريا والجزائر وليبيا.وكل مناطق العالم

لا يخفى ما للنفط الصخري في الولايات المتحدة من دور واضح في ما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، على الرغم من وجود الكثير من الصعوبات التي تواجه استخراج النفط الصخري لعل من أبرزها ارتفاع تكلفته الإنتاجية اذ أن تكلفة البرميل الواحد من النفط الصخري كان يكلف اكثر من ٣٠–٣٥ دولار أمريكي في الولايات المتحدة، وهذه التكلفة تزيد في الدول الأخرى لأن هذا يعتمد على تكلفة المعدات الثقيلة والأجهزة الحفرية والأيدي العاملة التي تعد الولايات المتحدة الأقل في تكلفتها نسبة إلى الدول الأخرى، ويعزو العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في الأسعار إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري[١]. لذلك فان السياسة التجارية في الشرق الاوسط قد تحولت الى وسيلة مباشرة لخدمة المصالح الخارجية واتسمت هذه السياسة بدرجة من عدم الاستقراروالتذبذب بحيث لاتشجع على ارساء اسس راسخة لقطاع كان في طور النمو كما كان ايضا بسبب حداثة قوته بحجة ماسة للحد الأدنى من ضمان استثماراته وربحيتها وللحد الأدنى من الوضوح في السياسة الاقتصادية العامة[٢].

تأسيسا على ما تقدم فإن توزيع الدول حسب المخزون النفطي هو كالآتي: العالم العربي بنسبة ٤٣ بالمئة، قارة أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة ٢٠ بالمئة، قارة أمريكا الشمالية بنسبة ١٣ بالمئة، دول الشرق الأوسط الغير عربية و قارة أوروبا ودول أوراسيا بنسبة ٩ بالمئة، شبه الصحراء الأفريقية بنسبة ٤ بالمئة، المحيط الهادي الآسيوي بنسبة ٢ بالمئة، وان توزيع الدول من حيث الإنتاج النفطي هو كالآتي: دول العالم العربي بنسبة ٣٢ بالمئة، قارة أوروبا ودول أوراسيا بنسبة ٢١ بالمئة، قارة أمريكا الشمالية بنسبة ١٧ بالمئة، المحيط الهادي الآسيوي بنسبة ١٠ بالمئة، قارة أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة ٩

(1) في هذا الاطار ايضا، نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في ١٢ تشرين الأوّل ٢٠١٥ مقالًا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط، إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في انتاج النفط الصخري، وهو ممّا مكّن الأميركيين من الاعتماد على انتاجهم المحلي.

(2) عماد عبداللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار والوظائف والسياسات، ١٩٢١– ١٩٩٠، بغداد، ٢٠٠١، ص١٣٧.

بالمئة، شبه الصحراء الأفريقية بنسبة ٦ بالمئة، دول الشرق الأوسط الغير عربية بنسبة ٥ بالمئة، لذلك نرى ان أكبر شركات النفط العالمية التي تسيطر على العالم هي شركة غازبروم الروسية. شركة إيكسون موبيل الأمريكية. شركة بي بي البريطانية. شركة شيفرون الأمريكية. شركة بتروتشاينا الصينية. شركة رويال دوتش شيل البريطانية. شركة توتال الفرنسية.وهذه الشركات تنفذ اجندة واستراتيجة دولها للسيطرة على العالم[١].

من هنا نعتقد ان مايطلق عليه طفرة النفط الصخري ماهي الا دهاء امريكي وسياسة احتيالية لايهام العالم بخاصة الدول المنتجة للنفط بالجدوى الاقتصادية للنفط الصخري بديلا عن النفط العادي لكن التكلفة الباهضة تدحض عملية استخراج النفط الصخري وأصبحت الحاجة تتزايد على النفط العادي. وهذا ما أكدته جريدة "التايمز" البريطانية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، عنما كتبت أن السعودية اتخذت موقفًا محسوبًا بدقّة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ٨٠ دولارًا للبرميل، لكي تجعل من استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، ممّا يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق[٢].

هنا يشير خبراء النفط إلى أنّ تدخّل منظمة "أوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضًا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأميركية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل.

يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أنّ ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابًا جماعيًا"؛ اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من خسارتها في موضوع النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا، وكذلك معاقبة إيران، والتي تتوائم سياسة الدولتين في مواجهة روسيا وايران، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط

(1)Andrew Beattie, "World's Top 10 Oil Companies"investopedia, Retrieved 13–6–2018.

(2) حسين حافظ وهيب، الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجية احتواء العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

ضد روسيا وإيران، بل استخدمته إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين إلى أنّ الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليًا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها، والتي تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أنّ استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنّية قد يوجّه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولًا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضّته العقوبات.

ان مستقبل الاقتصاد الصيني.. وحروب التجارة الأميركية.. والعقوبات المفروضة على إيران.. والدور الروسي.. ومستقبل النفط الصخري، عوامل دفعت أسواق النفط إلى دخول مرحلة التقلبات والتي لا تلوح في الأفق أية بوادر على تحسنها في المستقبل القريب، حيث تهيمن القضايا الجيوسياسية، وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي ومخاطر التقنيات الجديدة وفوائدها على الوضع الراهن في قطاع الطاقة وبذلك فإن الأزمات قد تتكرر وبحدة أكثر وبوتيرة متصاعدة وتكون هذه الأزمات مركبة اقتصادية وسياسية قد تؤدي الى حرب في نهاية المطاف. لذلك فقد شكّل النفط –ولا يزال– منذ اكتشافه عام ١٨٥٩م وحتى الآن أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغل هذا الصراع على النفط مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الأمر لفترة طويلة قادمة في قرننا الحالي.

«المبحث الثاني»

التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي

لقد اضحت مؤشرات العداء والتحديات الإقليمية والعالمية للأمن القومي العربي واضحة جلية وظاهرة للعامة وتُطبق على أرض الواقع من دول إقليمية مُعادية والقوى الكبرى في عالم اليوم وان الاستهداف المُمَنهج لأهم أركان ومكونات الامن القومي العربي والتحديات الخطيرة والمتصاعدة التي تواجهه في وقتنا الحاضر يجب أن تكون محل اهتمام الأمة العربية بدولها ومؤسساتها وشعوبها. هذا الاهتمام العربي يجب أن يَعي تماماً حجم التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية، وأن يُدرك خُبث مخططاتها، وأن يستوعب عمق سياساتها الدنيئة بعيدة المدى؛ ويجب أن يكون أبناء الأمة العربية قادرين على وضع الخُطط السليمة والسياسات الصحيحة التي تُمكنهم من التعامل السليم مع جميع التحديات المُعادية والمُخططات التخريبية والسياسات الهدامة التي تستهدف الأمن القومي العربي في مفاصله الرئيسة. فالامن القومي العربي أمام تحديات نوعية بعناصر مُتعددة ومكونات مختلفة وبسياسات مرسومة بعناية فائقة الدقه لتحقق أكبر قدر من الانكسارات للأمة العربية، إن لم يكن القضاء عليه تماماً.

إن المرحلة الحالية تتطلب عملاً عربياً عاجلاً وموحداً يتجاوز كل الخلافات العربية العربية مهما كان حجمها ومستواها، وتستوجب تنسيقاً عربياً شاملاً يمكنهم من مواجهة التحديات الإقليمية المُتصاعدة بالخطط الاستراتيجية السليمة والسياسات المدروسة. فالتحديات أصبحت تحديات وجودية تشمل جميع الدول العربية دون استثناء، والعداء أصبح عداءً ظاهراً ومُعلناً لم ولن يستثني منطقة أو إقليماً عربياً واحداً. ولعل الأخطار والتحدّيات التي تُهدِّد الأمن القومي العربي تتمثل بمايلي:

أولا: وجود الكيان الصهيوني:

يُعدّ وجود (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، وفي منطقة هامة وحيوية جداً تفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشدّ ما يهدّد الأمن القومي العربي من تحدّيات. وأطماعها بالمياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كاستراتيجية بعيدة المدى، فضلا

عن تمتين علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصُعد كافة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسيا وتدعم (إسرائيل) المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع "الشرق الأوسطي" المعروف، الأمر الذي يهدّد كلاً من سورية والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية. كما أنّها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع إثيوبيا وتنفذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة. كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على نهر وناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى "إيلات"، مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الأثيوبية، كما قامت (إسرائيل) بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع أرتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يُعدّ ذا أهمية استراتيجية خطيرة.

اما فيما يخص البحث العلمي فالفجوة واسعة بين العرب و(إسرائيل) في مجالات شديدة الحيوية للأمن القومي حالياً وهو البحث العلمي، فالاقتصاد العالمي حالياً صار أكثر اعتماداً على عنصر المعرفة والابتكار والبحث، وبالنظر إلى الحالة العربية وإلى نسبة المعارف الحديثة وحجم براءات الاختراع العربية التي لا تساوي سوى ٠,٢٪ فقط من الحجم العالمي[1].

ثانيا: التهديد الامريكي

إن الولايات المتحدة والغرب ينظرون إلى المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص بوصفها منطقة تحظى بأهمية اقتصادية وتجارية وأمنية بالنسبة لهم سواء تعلق الأمر بالموارد الأولية وعلى رأسها النفط، أو الأسواق العربية وقيمتها الاستهلاكية، وهذا يفرض المزيد من القيود ويقيد الكثير من الفرص في سبيل تحقيق التكامل العربي ببعديه الاقتصادي والسياسي. لذلك شرعت الولايات المتحدة الامريكية في ثمانينات القرن المنصرم بإنشاء قوات التدخل السريع وهي مجموعة من الوحدات القتالية لحماية

(1) إسرائيل تُصدّر تكنولوجيا الطاقة النظيفة للصين ب٣٠٠ مليون دولار"، وكالة الأناضول التركية، سبتمبر ٢٠١٧م.

منطقة الخليج العربي بعدّه منطقة حيوية تابعة للولايات المتحدة الامريكية[١]. وان استمرار القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية لها القدرة في التهديد وفرض القيود وتصاعدها في صيغة تهديدات.

ثالثا: تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي

لعل من أهم إفرازات المتغيرات الدولية على الدول العربية هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حساب هذه الدول، وهذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها، عبر وسائل عديدة كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها، أو زعزعة استقرارها واثارة الفتن والنعرات والانقسامات القومية المذهبية والطائفية، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطار العربية بحيث تصبح هي المحدد الرئيس للعلاقات الإقليمية بما فيها التفاعلات العربية – العربية. الأمر الذي يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض رؤاها ومنظورها وتصوراتها[٢].

ان اهتمام تركيا بالمنطقة العربية يساير الاقتصاد التركي ويواكبه وان سعيها للقيام بدور فاعل في الشرق الأوسط ناتج عن عدة متغيرات هي الموقف الأوروبي من انضمامها للاتحاد الأوروبي، والمصالح في المنطقة العربية وآسيا الوسطى والاعتبارات الأمنية التي أفرزتها حرب الخليج، ووجودها كعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي، واتفاقية التعاون الأمني والعسكري مع (إسرائيل)[٣].

(1) لمزيد من التفصيل انظر الدكتور مالك دحام متعب، مكانة النفط في الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٩٩.

(2) السرحان، أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي، ، ص ١٠٤–١٠٥.

2 الجغبير، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي، ص ١٠٠–١٠٢.

(3) خالد بن الشريف، كل ما يجب أن تعرفه عن الصراع المغربي الجزائري ؛ مسبباته وسيناريوهاته المستقبلية، شبكة الانترنيت.

لقد رأت تركيا أن تحركها في الدائرة العربية ودائرة آسيا الوسطى يشكل فضاءات أرحب لحركتها الإقليمية، ونفوذها الدولي، وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، لهذا عمدت إلى تقوية دورها في عدة محاور وركزت عليها بدءا من المشاركة في مشاريع نقل المياه[1] وانشاء صندوق للتنمية في المنطقة ومشاركتها في المفاوضات متعددة الأطراف ورعايتها كوسيط للمفاوضات السورية – الإسرائيلية. ثم إلى موقفها من حركة الاحتجاجات الشعبية العربية في بعض الدول العربية، إذ يرى البعض أنها بدأت تخاطب الشعوب العربية من فوق رؤوس حكامها بعد أن كانت قد سعت إلى (تصفير) مشاكلها مع معظم الدول العربية بخاصة سوريا والعراق، إلا أن المرحلة الأخيرة شهدت انتكاسة لعلاقاتها مع هاتين الدولتين لأسباب سياسية تتعلق بموقفها من الأوضاع الداخلية في سوريا قضلا عن التدخل العسكري في شمال العراق.

اما إيران فباتت تشكل تهديدا واضحا للأمن القومي العربي بخاصة دول الخليج العربي. الأمر الذي يقلل من الطابع التعاوني للعلاقات مع الجانب العربي. اذ أن التحوُّلات التي شهدتها دول العربية (لبنان – سوريا – اليمن – العِرَاق) قد أتاحت الفرصة مجددا لتمدُد النُّفُوذ الإقليمي لإيران الأمر الذي مثّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي بخاصة دول الخَلِيج. ناهيك عن احتلال ايران لجزرالامارات العربية (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) منذ عام ١٩٧١، وبعد سقوط الشاه طالبت الإمارات إيران بإعادة الجزر، لكن إيران رفضت ذلك علما أن إيران طلبت تأجير الجزر، ثم قامت باحتلالها. ونرى ان القيادة العسكرية في ايران باتت تهدد وترصد كافة التحركات والنشاطات في منطقة الخليج العربي وبحر عمان، مؤكدة الاستعداد لأي رد فعل دفاعي أو هجومي إذا اقتضت الضرورة. وان ايران لديها الرغبة وتسعى لابعاد النفوذ الاجنبي للاستحواذ على المنطقة وترتيب نظريتها الأمنية وبما يخدم مصالحها القومية فأي وجود اجنبي يشكل عائقا لها، وبذلك هي تسعى لتشتيت الفكر العربي والاستراتيجية العربية ومنع الأمة العربية من بناء استراتيجية عربية موحدة.

(1) انظر عىل الرابط:
http://sahara–question.com/en/content/algerian–moroccan–arms–race

رابعا: الخلاف المغربي الجزائري

تعد الجزائر والمغرب قوتان متوازنتان سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، تطمح كل منهما إلى قيادة منطقة شمال أفريقيا، ولم يعد غريبًا تصادم المغرب والجزائر في كل المحافل الدولية التي قد تجمعهما، وهو ما لا يخفى على المراقبين، الذين يعلمون بالعداء التاريخي المبطن بينهما. ويمتد سباق الزعامة هذا إلى ساحات أخرى غير السياسية، فسباق التسلح المحموم بين البلدين يثير الفزع، حيث يصرف كل منهما مليارات الدولارات سنويًّا في شراء الأسلحة.

ساهم في هذا التسابق المحموم حول الزعامة اختلاف طبيعة النظامين السياسيين الحاكمين، إذ نجد في المغرب نظامًا ملكيا مع دور مقيد للأحزاب، في حين نجد في الجزائر نظامًا عسكريا مخابراتيا صرفًا، وقد خلف النزاع آثارًا كارثية على الشعبين وعلى المنطقة، منها الخسائر التي يتكبدها البلدان على المستوى الاقتصادي، إذ تعد الجزائر والمغرب من أكثر الدول المستوردة للأسلحة في منطقة شمال أفريقيا، تحسبا لأي حرب قادمة بينهما، وتقدر صفقات الأسلحة التي يعقدانها مع الشركات المصنعة للسلاح بمليارات الدولارات سنويا. ولم يعد يقتصر النزاع السياسي المغربي الجزائري بين الأنظمة الحاكمة فقط، بل تعدى ذلك لينتقل العداء إلى الشعبين الشقيقين، ولعل أبرز مخلفات الصراع المغربي الجزائري هو إغلاق الحدود بينهما منذ ٢٠ عامًا، مما سبب مآسي إنسانية بين البلدين الجارين، تجلت في منع تنقل الأفراد والبضائع، على الرغم من أن هناك علاقات اجتماعية واقتصادية راسخة بين الشعبين الجارين.ويتخذ أشكالًا أخرى غير مباشرة، تشمل مستويات سياسية وإعلامية ودينية ومخابراتية[1] وممّا يثير القلق، أن نسبة الإنفاق الدفاعي لكلّ من البلدين يتصاعد تصاعدا يوحي بأنهما يستعدان لحرب دموية، فقد ارتفع معدل إنفاق الجزائر من ٦,٣ مليارات دوالر عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٩ مليارات عام ٢٠١٢ في حين ارتفع انفاق المغرب من ٤,٢ مليار الى ٣ مليارات[2].

(1) احمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" رسالة ماجستير في العلوم السياسية– قسم العلوم السياسية– كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م.ص٨٨.

(2) احمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" رسللة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٤، ص٣٦.

«المبحث الثالث»

أثر الصراع الدولي على الأمن القومي العربي

إن الموقع الجغرافي للمنطقة العربية أدى إلى تزايد التدخلات الأجنبية فيه سواء من الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وروسيا حاليا أو الدول الإقليمية كإيران وتركيا في الوقت الحالي، مستغلين ضعف جامعة الدول العربية وعجزها عن مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي فعلياً بسبب اختلاف مصالح وتطلعات وطموحات دولها.

ولطالما ارتبطت المنطقة العربية بمصالح الدول الكبرى وذلك لما لها من أهمىة إستراتىجىة بفضل موقعها، فتركىا التي تمثل دولة شرق أوسطىة فاصلة بىن أوروبا والشرق الأوسط تعمل على استغلال موقعها لخدمة مصالحها في المنطقة، وذات الدور تفعله ايران لمصالحها الوطنية وأمنها الاقليمي وعلى حساب الامن القومي العربي

وقد لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم فكانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من اكبرالإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأنهيت فيها الخلافة الاسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة ١٩٢٣. وها هي تركيا ومنذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانهيار المعسكر الشرقي، تحاول أن تبحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة بخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه السلطة في عام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من امتلاك تركيا جيشا قويا وكبيرًا، واحتلالها موقعا جيو– استراتيجي متميز لكنها لم تكن ممن يُحَدد الاستراتيجية الغربية الكبرى للحلف الاطلسي فقد اعتُبرت تركيا حاجزًا طبيعيا مهما للدفاع عن أوروبا الغربية من خطر الاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا، فتم تشجيعها على الإنضمام للحلف عام ١٩٥٢، وبعد الثورة في إيران عام ١٩٧٩ تحولت تركيا إلى ثقلٍ مهمٍ في الشرق الأوسط لموازنة الضغط الإيراني،

وعلى الرغم من تزايد أهميتها في عمليات الناتو ومهماته في البوسنة والهرسك وكوسوفو في التسعينات من القرن العشرين، وفي أفغانستان (٢٠٠١–٢٠١٤)، فقد استمرت بأداء المهمة الوظيفية، لكنها لم تكن المخطط أو المحدد لاستراتيجية الحلف

بناء عليه فإن السياسية الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط شهدت تحولا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بانتقال تركيا من صفة الحارس الشرقي للحدود الغربية لأوروبا والحصن المتين ضد المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط إلى صفة الشريك الاستراتيجي لأوربا [١]

بذلك تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، وحرصت القيادات الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، بخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية اذ نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالازمات العربية أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة وغيرها من القضايا[٢].

فقد اتخذ مسار الصراعات والتحالفات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط مساراً مغايراً لما سبق، فمسار الصراع القادم قد يبدو عليه بعض الاختلافات في التوجيه والاتجاه، فحالات الشد والجذب في علاقات تركيا مع روسيا من جهة وعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى وعلاقات تركيا مع الحلف الاطلسي قد

(1) احمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" رسللة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٤، ص٣٦

(2) علي زياد: تركيا ومسار الصراعات والتحالفات الدولية في الشرق الاوسط، شبكة الانترنيت، الرابط
http://www.saudiinfocus.com/ar /forum/showthread.php?t=41117

اوضحت ان هناك اختلالات في مسار التحالفات الاقليمية والدولية والتي سوف تنعكس بشكل كبير على مضمار الصراع في منطقة الشرق الاوسط [١].

فالتقارب التكتيكي الروسي– الايراني– التركي يهدد الثوابت الامريكية في الشرق الاوسط وان هذه القوى في طريقها نحو استراتيجية من اجل تشكيل مسار استراتيجي قد تتضح معالمه في الفترة القادمة، وقد يشكل تهديدا كبيرا لحالة التوزان بين الشرق والغرب، واوضح هذا التقارب تناقضات كبيرة عكست بدورها الشرخ الكبير الذي تعاني منه المنظومة الغربية بخاصة منظمة حلف الشمال الاطلسي والذي بدأت تركيا العضو الناشط والفعال بالتنصل من مبادئه وحيثياته التي ترسمها الولايات المتحدة.

تأسيسا على ماتقدم فإن الاستراتيجية التركية تمثلت من التقرب من روسيا وحلفائها (على الرغم من وجود نقاط خلافية بينهما) والتي تمثل العدو الاول للغرب والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، ولعل اهم المتغيرات الاستراتيجية التي عصفت بمسار العلاقات التركية الاطلسية تمثلت بتعليق الاجراءات الاوروبية لمنح تركيا العضوية في الاتحاد الاوروبي والذي شكّل انعكاسا في الموقف التركي نحو التوجه لروسيا والشرق الاسيوي. فضلا عن الانقلاب الفاشل الذي تزعمه غولون المدعوم من الولايات المتحدة والغرب الذي كاد ان يطيح باردوكان وحزبه والذي شكل نقطة انقلاب استراتيجية في مسار التوجهات التركية. ولاننسى المتغير الكردي الذي تقوم الولايات المتحدة الامريكية بحمايته والذي يشكل تهديدا للأمن القومي التركي والذي افرز تباعداً كبيراً بين المصالح التركية والامريكية.

وقد شكلت تركيا نقطة عبور مهمة لنفط وغاز روسيا ودول بحر قزوين إلى أوروبا. إلا أنها تفتقد الاحتياطات البترولية وهي بحاجة إلى زيادة وارداتها السنوية البترولية، نظراً لضخامة وتطور صناعاتها. ولهذا انتهز الرئيس التركي رجب طيب إردوغان فرصة التنقيب عن النفط في شرق المتوسط للمشاركة في ثروات المنطقة. الطبيعية بخاصة النفط والغاز.

(1) الشرق الاوسط، الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط ٢٠٢٠ م رقم العدد (١٥٠٢٠).

هذه المتغيرات اثرت بشكل كبير على مسار العلاقات الاطلسية التركية والتي سوف تؤثر بشكل كبير على شكل التحالفات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط، وبالتالي فإن تركيا اليوم سوف تواجه المزيد من التحديات الكبيرة التي ستلحق بها نتيجة مواقفها الاقليمية والدولية الجديدة، وبالتالي سيكون على تركيا ان توازن علاقاتها الشرقية والغربية بدقة كبيرة. وان منطقة الشرق الاوسط ستشهد تغييرات كبيرة على مستوى الصراع والتحالفات وستظل المنطقة مسرحاً للخلافات والتناقضات الاقليمية والدولية بخاصة مع وصول ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب سيظل امن المنطقة يعاني من الازمات نتيجة التغيرات السريعة والكبيرة في معادلات التوازن والصراع والتحالف في المنطقة

لذلك فان الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط في المرحلة المقبلة وفي ضوء النجاحات التي تحققت بشأن تامين الاستقرار السياسي والاقتصادي والمحافظة علية سوف يكون لها دور إقليمي فاعل ومؤثر، اذ ستكون تركيا دولة فعل وليست دولة رد فعل وسوف يكون لها واضح التاثير في اية ترتيبات اقليمية وانه سيتم تعميق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية، فضلا عن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وكذلك العربية إلى وجود دور تركي فاعل في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل إحداث حالة من التوازن الاستراتيجي للدور الإيراني السلبي في المنطقة. ولكن قد يكون هناك استياء ضمني ويجري التعبير عنه إعلاميا وقت الأزمات، لكن واقع الحال يوضح الحاجة الاستراتيجية المتبادلة والمتنامية التي تجمع تركيا بحلفائها الغربيين؛ فالتحديات الجديدة للبيئة الإقليمية والدولية والأزمات المتصاعدة، تتطلب استثمار مثل هذا التحالف الراسخ في أوقات الازمات.

لذلك نرى سعي تركيا الحثيث لتحقىق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وسياستها الخارجية لممارسة الدور الإقلىمي البارز من خلال موقعها الجيواستراتيجي واستراتيجيتها ومواقفها من المتغيرات الدولي والعربىة و لعب الدور البارز في الازمات الاقلىمىة و التهدىدات الأمنىة التي شهدتها المنطقة

الخاتمة

إن ضعف المؤسسات المسؤولة عن صياغة نظرية للامن القومي العربي، هي العامل الاكبر في طبيعة تراجع الدور العربي عن مواكبة التهديدات الامنية والاستراتيجية المهددة للمصالح العربية، بخاصة وان من اهم اولويات هذا الجهاز الاعتماد على توظيف الامكانات العربية لصياغة نظرية استراتيجية عربية شاملة. وان مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي في الوطن، الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسيّة والبشريّة والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية الحكومات التابعة اثر سلبا على الامن القومي العربي من الناحية السياسية فيما كان التكامل الاقتصادي العربي أمراً غير واقعي وتبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد العالمي فيما تنعدم عملية التنمية الجماعية للدول العربية ولا وجود للتنسيق التجاري والإنتاجي بين الدول العربية وان ضعف الادراك العربي لطبيعة الاخطار والتهديدات للامن القومي العربي، جعل من الصعوبة بمكان الوصول الى مشروع شمولي وخطة عمل مستديمة ومتطورة بدلالة الامكانات المتاحة والاهداف المرجوة، وعليه فان الامن القومي العربي بحاجة الى قيادة سياسية واعية ومدركة الى حجم المخاطر والتحديات لضمان مستقبل الاجيال القادمة. وهذا بدوره يقتضي وجود مؤسسات سيادية تتولى دراسة التهديدات، ووضع الاستراتيجيات والخطط المستقبلية اللازمة لمواجهتها.

وان رؤوس الاموال العربية توظّف خارج الوطن العربي، وأنّ ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار موظفة في دول معادية، وهو ما يؤدي إلى حرمان الوطن العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

فضلا عن الضعف العربي الممثل في لجوء بعض الدول العربية لتشكيل منظمات فرعية كمجلس التعاون الخليجي الذي عد خصما للأمن القومي العربي، اذ أدى ذلك إلى تفضيل تلك الدول لأمنها على الأمن القومي العربي، والأمر مثله في دول المغرب العربي الذين انشغلوا بمشكلاتهم الحدودية عن الاهتمام بالقضايا العربية المشتركة، وان عدم وجود سلطة عليا عربية موحدة للوطن العربي، والتدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة لتحقيق مصالح مختلفة، شتت الجهود العربية

التوصيات

إن دور الدولة ومكانتها يحدد نوع استراتيجيتها ومستوى تفاعلاتها اقليميا ودوليا وهذا الدور غير متاح إذا لم يكن متسلحاً بالمعرفة والعلم وهو العنصر الاساس الذي وفرته ثورة المعلومات لتحديد ادوار ووزن الدول وهذا ما يكاد ينعدم ويتلاشى في الوطن العربي، لعدم القدرة على استغلال الموارد والامكانات المختلفة فضلا عن المعرفة لحماية الأمن القومي العربي، وهو المحور الذي وجدنا من خلاله تأخر المنظومة العربية بشكل منفرد او مجتمعة عن اللحاق بالتقدم العالمي وبناء استراتيجية قوية وموحدة ومن خلال ذلك توصلنا إلى مجموعة من التوصيات:

- تفعيل دور الجامعة العربية والأخذ بالمبادرة لإيجاد آليات تطوير ميثاق الجامعة العربية حتى يتسنى لها القيام بأعمالها على المستوى الدولي والإقليمي لتصبح قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها وان تعذر ذلك فالغاء الجامعة وميثاقها هو الطريق الاسلم فلا حاجة لجامعة متفرقة.
- احياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتفعيل دور مجلس الدفاع العربي المشكل وفاقا للمادة (٦) من تلك الاتفاقية
- الاتفاق على نهج سياسة عربية موحدة وبناء استراتيجية قوية واتخاذ قرارات موحدة بشأن التدخلات الخارجية المتمثلة بـ(الامريكة والروسية الايرانية والتركية) في القضايا العربية
- إعادة النظر في خريطة التحالفات الدولية والاقليمية بعد المتغيرات الدولية بخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي الايراني مع دول الغربية
- منع هرولة بعض الدول العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني فالصراع حتمي مع هذا الكيان قصر الاجل او بعد.
- الدين الاسلامي ووحدة الامة العربية ودستورها القرآن لا مساومة على ذلك، والربط من قبل الغرب بين الاسلام والارهاب مرفوض ألبتة
- وحدة الاعلام العربي من شرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه وتجريم تفرقة الصف العربي وتبا لتعدد آراء تفرق الامة.